مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مشروع طريق التنمية العراقي: رهانات دبلوماسية بأبعاد استراتيجية ـ جيوسياسية

د. فراس عباس هاشم

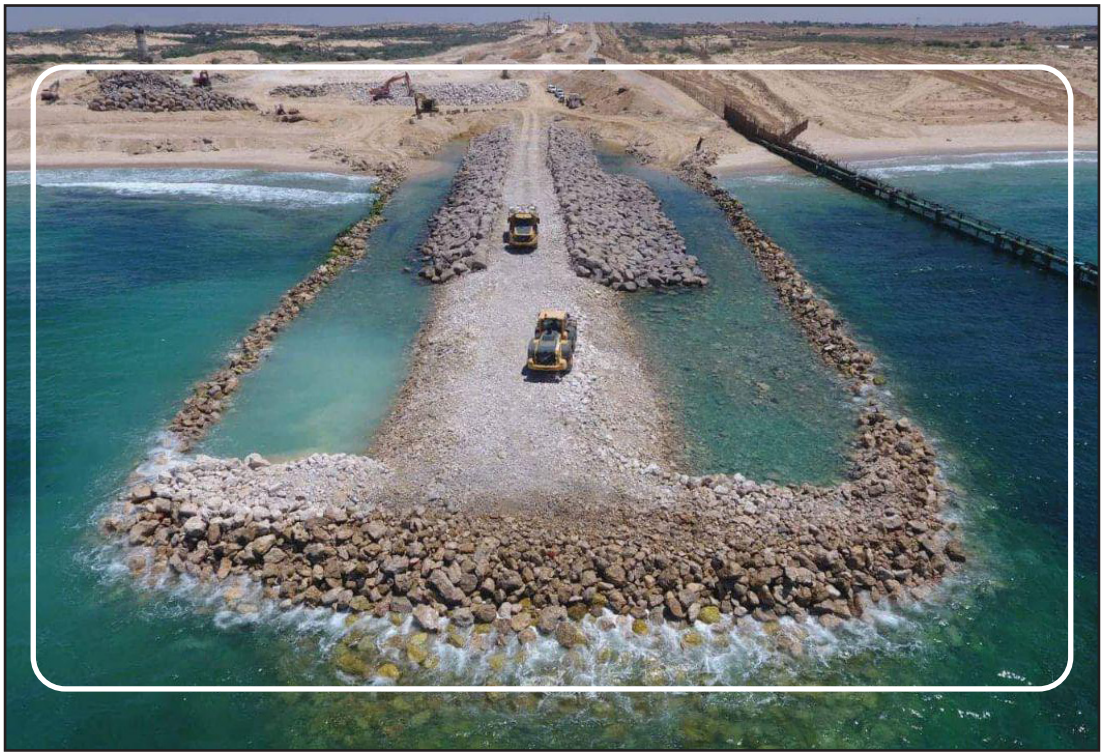

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

مشروع طريق التنمية العراقي: رهانات دبلوماسية بأبعاد استراتيجية - جيوسياسية

د. فراس عباس هاشم *

المقدمة

بدءاً أصبح العراق يدرك ضرورة إيجاد رؤى جديدة من الأفكار تؤطر موقفه من المتغيرات الجيوسياسية التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية الراهنة، وتشكل دافعاً يمكن الارتكاز عليه في توجهات الدبلوماسية العراقية في التعامل مع الأحداث الجيوسياسية المستحدثة، في نطاقات تحركاته الجغرافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منحاه تغليب سياسات مُتسقة في مواقفه تجاه قضايا الإقليم الحيوية، وتصلح لتوجيه الفعل الدبلوماسي صوب مسارات إعطاء أولوية التغيير في تحوله نحو مراكز الجذب الجيوسياسي في المنطقة، وتوظيف الفرص المتاحة لديه لتجاوز عقدة الرفض الإقليمي من خلال بناء شراكات استراتيجية في مختلف المجالات وخاصة مع دول جواره القريب أو المباشر من أجل تحسين الأداء الدبلوماسي وتطويره في المجالات المهمة، فضلاً عن ذلك، خلق سُبل التفاعل معها عبر بناء مصالح تضعه في دائرة الاهتمام الإقليمي، ولهذا السبب ينأى العراق عن محاولات عزله إقليمياً وتعطيل دوره على نحو متكرر من قبل بعض القوى الصاعدة في المنطقة.

تشكيل النموذج الجيوسياسي كأداة للفاعلية الدبلوماسية

حرياً بنا القول: يتفق الكثير من الباحثين والمتخصصين بالعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، إن عالم القرن الحادي والعشرين قد غادر منطق التحالفات الثنائية المجردة بين دولة كبرى وأخرى صغيرة أو بين دول متوسطة المستوى، وإن انتهاء الحرب الباردة وتحول آليات الصراع في السياسة الدولية أدت إلى تبني رؤى وأنماط فكرية جديدة في سياسات الدول الخارجية، مغايرة عن منطق الصراعات والتحالفات في الحرب الباردة، وفي هذا الإطار من الأهمية بإمكاننا القول: إن فرضيات الشراكات الاستراتيجية المتعددة والتعاون والمرونة الدبلوماسية أضحت أحدى أبرز سمات السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين [1].

1. فراس عباس هاشم،» الأبعاد الجيوبوليتيكية للتحوط الاستراتيجي في السياسية الخارجية العراقية»، **تقدير موقف**، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، ص 8، شوهد في 3/6/2023، في:
https://rewaqbaghdad.org/home/ViewArticlesNews/1360?fbclid

* جامعة البصرة / كلية القانون.

وعلى هذا الأساس، من أجل التعامل مع الفعل الدبلوماسي بأبعاده الجيوسياسية كفعل سياسي إقليمي أو دولي في ظل الواقع الذي تعكسه التحولات الإقليمية والدولية واتجاهات تطورها، يجب ألا يكون فورياً أو مباشراً، إذ يمكن أن يستغرق فترة زمنية غير محدودة على سهم الزمن. على نحو جعل منهج التشديد هذا يتفق مع نمط التأثير غير الفوري الذي تحدثه حركة جناحي الفراشة في نظرية أثر الفراشة. من جهة أخرى، ينبغي تأكيد أن نيات الفاعل لا تشكل أي فرق في تسمية أفعاله أفعالاً سياسية إقليمية أو دولية، فحتى لو كانت نيته تقتصر على أن يكون فعله محلياً أو محدود التأثير في الآخرين، فينبغي التعامل معه كفعل سياسي دولي إذا كانت له تداعيات غير مقصودة أو غير فورية تتجاوز الدولة[2]. وبناءً على ما سبق، وعلى نحو الإحاطة لا يمكن للعراق تفعيل دوره الدبلوماسي الخارجي من خلال إبقائه هامشياً، وإن فجوة النأي من الانخراط بقضايا المنطقة التي عرفتها بعض الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003، دفعته إلى انتهاج رؤى جيوسياسية تسمح له لإحداث تغييرات في مكانته الخارجية وتسويق ذاته.

وعلى هذا النحو جاء مشروع «طريق التنمية العراقي»، (انظر الخريطة رقم (1)) الذي طرحه رئيس مجلس الوزراء (محمد شياع السوداني) نقطة انطلاقة جيوسياسية للتكيّف مع تطورات الأحداث الحالية في ظل حالة الأزمات المتعددة (Polycrisis)[*]، التي تشهدها البيئتين الإقليمية والدولية بفعل ارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى التسويات السياسية التي ألقت بظلالها على دول الإقليم، حيث يعدُّ المشروع كأحد أدوات الحكومة العراقية في توسيع شراكات العراق الخارجية، فضلاً عن ذلك، تسويق آليات النمو الجيوسياسية في مكانة العراق كقوة فاعلة في جغرافية المنطقة.

2. المصدر نفسه، ص 8.

(*) وهو مفهوم مستحدث اقترحه المؤرخ الأمريكي (آدم توز– Adam Tooze)، في مقالة نشرها في عام (2022) في صحيفة (الفاينانشيال تايمز)، للدلالة على ما يعتبره ظاهرة جديدة في الأزمات والمخاطر الدولية. وللمزيد حول المفهوم أنظر: جمال عبد الجواد، «بوليكريسيس العالم في مواجهة مخاطر متراكبة»، الملف المصري، العدد (104)، (2023)، ص 14.

الخريطة (1) مسارات مشروع طريق التنمية العراقي

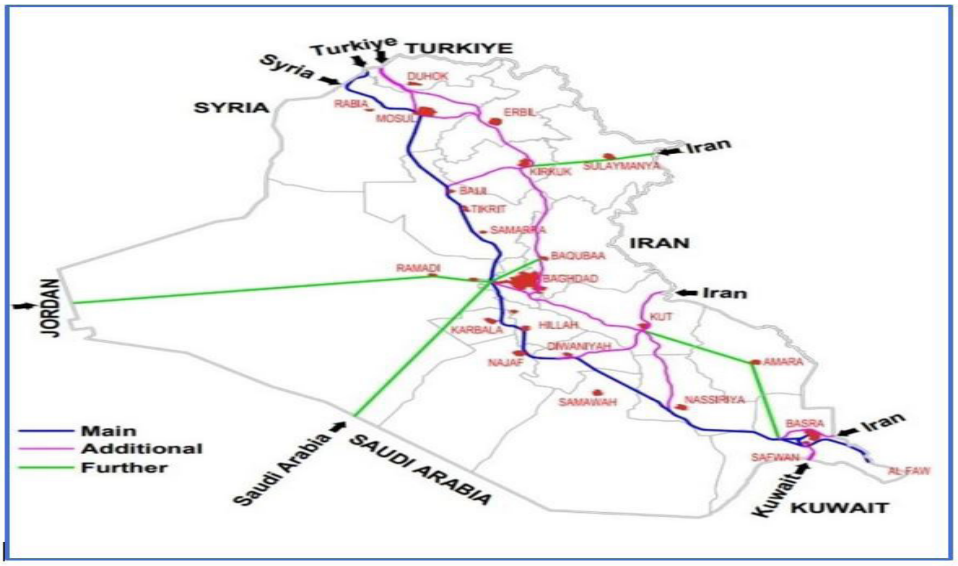

المصدر: «من الفاو إلى فيشخابور: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لمشروع طريق التنمية العراقي وفرص نجاحه»، **مركز الإمارات للسياسات**، 2/6/2023، شوهد في 3/6/2023 في:
https://www.epc.ae/ar/details/featured/alabaad-aljiusiasiya

ومن جهة أخرى، فسّر بعض المختصين في الدراسات الاستراتيجية أن مشروع «طريق التنمية العراقي» جاء مكملاً لمشروع «الشام الجديد»، بحيث يتحول العراق إلى مركز إقليمي في المنطقة، وذلك من خلال انضمام العديد من دول المحيط إلى مشروع «طريق التنمية»، بهدف توسيع مساحات انفتاحه الجيوسياسي من العمق الشرق أوسطي إلى العمق الأوروبي عبر تركيا، على نحو تنطلق معه طرائق التفاعل الدبلوماسي العراقي مع دول جواره الخارجي القريب أو البعيد، بأدواتها غير التقليدية.

وتأسيساً على ما تقدم، تأتي السياسة الخارجية العراقية وتحركاتها الدبلوماسية في البيئة الجيوسياسية الجديدة التي أخذت تتشكل في جواره الجغرافي، انطلاقاً من تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن أولويات البرنامج السياسي للحكومة العراقية الجديدة التي ارتكزت على تصورات جديدة لتعزيز دوره الخارجي، متخذاً من الأداة الدبلوماسية كوسيلة لتقليل المخاطر المحيطة به، وقد تجسد ذلك بإعادة إنتاج العراق لعلاقاته الخارجية مع الدول الأخرى، واستعادة دوره على الساحة الإقليمية، بعد أن خسرها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام (2003) تتمثل بتوظيف أدوات التمكين لديه بفعل موقعه الجيوسياسي في البحث عن تحقيق أهدافه ومصالحه الاستراتيجية [3].

تطوير فرص الجذب الجيوسياسي في الإقليم

مما لا شك فيه ظهرت في التاريخ الحديث الحاجة إلى وجود عوامل جذب دبلوماسية أكثر فاعلية خصوصاً في ظل تطور النظرية السياسية والدبلوماسية والبيئة الدولية الحاضنة لمثل هذا التطور وتعاظم الآثار السلبية والتكلفة الاقتصادية والخسائر البشرية والتبعات الإنسانية لاستخدام القوة الصلبة كجانب أساسي من الحل الدبلوماسي في رسم السياسات الخارجية[4].

ولذلك يمكننا القول: إن العراق وعبر سياسته الخارجية يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف في ظل تحولات البيئة الجيوسياسية في المنطقة. ويقصد بالهدف في السياسة الخارجية: «مجموعة الغايات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في البيئة الدولية، والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة دولية قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة أو قد يتغير إلى وسيلة». ومن هنا يسعى العراق إلى إعادة النظر في سياسته الخارجية من خلال إحداث تغييرات جديدة في نهج دبلوماسيته بالاعتماد على سلوك أكثر تفاعلية في علاقاته مع دول الجوار الجغرافي، مقترنة في بعض مناحيها بتحقيق أهدافه الاستراتيجية في سياق ما تسخره تلك التحولات الإقليمية من إمكانية تفعيل علاقته السياسية والاقتصادية والأمنية ...إلخ [5].

3. فراس عباس هاشم، مصدر سابق، ص 11.

4.عمر العبادي، «القوة الناعمة والعلاقات الدولية والدبلوماسية»، مؤسسة الحوار الإنساني، 27 /6/ 2021، شوهد في 2/6/2023، في: https://hdf-iq.org

5. فراس عباس هاشم، الدبلوماسية العراقية بعد 2003: مقاربات الأداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة، تقدير موقف، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 3. شوهد في 3/6/2023، في: https://www.orsam.org.tr/ar/2003-son-rasi-irak-diplomasisi-performans-ve

وهنا تجدر الإشارة أيضاً يسعى العراق من خلال طرح مشروع «طريق التنمية» إلى تسخير مجالات الدبلوماسية العراقية في ابتكار الفرص المتاحة وجعلها أكثر فاعلية في التفاعل مع البيئة المحيطة بشكل يحقق أمرين أساسيين: أولهما، البحث عن مصدر دخل إضافي للاقتصاد العراقي يُقلل من اعتماديته الشديدة على النفط، ويسمح بخلق فرص عمل وتنشيط الاقتصاد الداخلي. والثاني، تعزيز الدور الجيو–اقتصادي للعراق، عبر استثمار موقعه الجغرافي بوصفه منطقة ربط بين الخليج وآسيا وأوروبا لتحقيق عوائد سياسية واقتصادية تُعزز مكانته الإقليمية. وهنا تكمُن جاذبية المشروع، باعتباره يقوم على فرضية إنتاج العائد الاقتصادي عبر الاستثمار في الموقع الجغرافي [6].

وهكذا، يسعى العراق إلى تعظيم الاستثمارات الخارجية من خلال طرحه لمشاريع جيوسياسية لتحيق أكبر قدر من المكاسب الاقتصادية لمواجهة أزماته الداخلية، وهنا تتضح في هذا المنحى ضرورة عمل العراق على إعادة اكتشاف البيئة الجديدة في ظل فجوة التفاوت مع بعض دول المنطقة الفاعلة، مما يؤدي إلى نزعة الابتعاد عن الإجهاد في علاقاته مع دول المحيط الجغرافي وعدم الانخراط في أي نزاع من المحتمل قد ينشأ في هذا المشهد الإقليمي والدولي شديد التغيّر، وهو ما تأكد بعد قيامه بمحاولات الوساطة بين أقطاب إقليمية فاعلة وهما كلاً من السعودية وإيران. الأمر الذي ساهم في إعادة تموضعه الجغرافي في المنطقة. لا سيَّما وأن العلاقات العراقية الإقليمية قد شابها الكثير من التوتر والعزلة بسبب السياسات الإقليمية ضد العراق ومحاولات العزلة وإضعافه.

تحديات موضوعات الدبلوماسية العراقية

من خلال ما تقدم نجد أن الدبلوماسية العراقية واجهت تحدياً جيوسياسياً مهماً وهو تنظيم علاقاته الإقليمية، فقد سعى إلى بناء علاقات تستند إلى أسس موضوعية تناسب إمكاناته الذاتية أولاً وتسهم في احتواء الآثار السلبية التي خلّفها النظام البائد ثانياً، هادفاً من أجل ذلك إلى حل مشكلاته عبر إنضاج الفعل وتمثله بالاعتماد على نشاطه الدبلوماسي، وفي هذا الإطار يحاول العراق ضمان نجاح استراتيجيات أهداف سياسته الخارجية، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بالحفاظ على علاقات تعاون قائمة على تحقيق المصالحة الوطنية، بما أن الانعزالية والتركيز على بناء الذات خيار مستحيل التحقيق في عالم أصبحت فيه السيادة المرنة محدداً أساساً لسياسة العلاقات الخارجية على حد سواء، وهذا الانفتاح من أَهم الثوابت التي ستُبنى عليها علاقاته الدولية، الأمر الذي يحتاج

6. «من الفاو إلى فيشخابور: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لمشروع طريق التنمية العراقي وفُرص نجاحه»، مركز الإمارات للسياسات، 2/6/2023، شوهد في 4/6/2023، في: https://www.epc.ae/ar/details/featured/ala-baad-aljiusiasiya-walaiqtisadia-limashrue-tariq-altanmia-aleiraqi-wfurs-najahih

العراق إلى توظيفه حتى لا يكون مشدوداً إلى الماضي مما يجعله أضيق مجالاً في تحقيق المصالح وتأخذ علاقاته الدولية بعداً مستقبلياً[7].

تفرض حالة التدافع الداخلي بين الأطراف السياسية ذات النهج والميل المختلف في أولويات التوجه العراقي مع المحيط الإقليمي، تحديات جوهرية عديدة على فاعلية الدبلوماسية العراقية وهوية سياسته الخارجية، وبالتالي، تعزز حالة الضعف في مسارات حركة العراق الخارجية، فهذه النزعة المغايرة ذات المواقف السياسية للتوجهات الخارجية تجسدها ذهنية تقدمية تتبنى منحى التوجه نحو دول الشرق عبر مقترحاتها بالعمل على إدماج العراق مع محيطه الشرقي من خلال خلق روابط مؤسساتية عبر عقد شراكات استراتيجية لتحقيق زيادة في الاعتماد المتبادل، بعيداً عن منطق ضرورات التوازن في علاقات العراق الخارجية، ومن هنا كل هذا سوف يضاعف من اضطرابات الدبلوماسية العراقية وعدم إمكانية الاستفادة من حالة التغيير التي تمر فيها فضاءات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها مجالاً حيوياً للمصالح العراقية.

وإزاء ذلك تعاني الدبلوماسية العراقية عموماً من مشكلة تداخل الاختصاصات، وعدم تحديد الأولويات، ويرجع ذلك إلى عملية صُنع القرار السياسي العراقي عبر التوافقات بين الأطراف السياسية وليس على أساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، لذلك، هناك الكثير من التقاطعات التي قادت إلى مواقف متعارضة ، فقد تتبنى الحكومة ممثلة برئيس الوزراء موقفاً ما يختلف معه رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية، لذا، فإن هذا الخلل في الأداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار كان له الأثر الواضح في ضعف الأداء وتواضع التأثير في النشاط السياسي الخارجي [8].

وهكذا، فعلى صانع القرار العراقي الشروع بممارسات تُظهر الارتباط العراقي مع دول المحيط باتجاهاتها المختلفة في ظل وجود العديد من الفاعلين الإقليميين من جهة، ومن ناحية أخرى، خلق مساحة من التفاهم مع الأطراف السياسية الداخلية كافة في ظل تفضيلاتها المتضاربة من خلال الاستعانة بفكرة «التضامن» لتحييد الخصومات السياسية وإيجاد تقارباً سياسياً من أجل مواجهة التحديات الخارجية، بحيث تنمحي معه معارضة ممارسات السلوك الخارجي للانفتاح العراقي، ولاستدامة نشاط وحيوية الدبلوماسية العراقية تجاه بعض قضايا المنطقة في الوقت الراهن.

7. فراس عباس هاشم، الدبلوماسية العراقية بعد 2003....، مصدر سابق، ص 8.
8. المصدر نفسه، ص 9.

الخاتمة

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول: في ظل التطورات التي تشهدها بيئة جغرافية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نتيجة التحولات الجيوسياسية من حيث دلالاتها ومضمونها والتي أفرزت واقعاً جديداً في المنطقة، حيث أصبحت دلالاتها تدفع بالعراق نحو بناء عقيدته الدبلوماسية باتجاه ترسيم هياكل التعاون الإقليمي، ومن هنا توصلتِ الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وكالآتي:

أولاً: بدأ العراق يدرك طبيعة التغييرات التي يعيشها الإقليم، ويوظفها لصالحه من خلال تغيير سياساته الدبلوماسية بهدف التخلص من أعباء المخاطر والتهديدات الخارجية.

ثانياً: أضحت الدبلوماسية العراقية تعبر عن نفسها عبر استكشاف قدرات جديدة من الرهانات الجيوسياسية تتيح له إعادة تعريف عمقه الجغرافي، ودوره الطبيعي عبر بناء علاقات دبلوماسية مع دول المحيط.

ثالثاً: إن هذا التحرك الدبلوماسي العراقي يواجه العديد من القيود الإقليمية والداخلية والتي سيكون لها تداعياتها على أرضية التحرك الدبلوماسي العراقي بفعل التطورات التي تشهدها البيئة الاستراتيجية المحيطة بالعراق.

رابعاً: عززت مبادرة طريق التنمية العراقي كمشروع جيوسياسي من مكانة العراق الإقليمية في جغرافية المشاريع الاستراتيجية خلال المرحلة الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

خامساً: إن تحقيق الأهداف الاستراتيجية العراقية على الصعيد الخارجي، تتطلب منه اختيار شخصيات دبلوماسية، تتمتع بالكفاءة والحنكة في مجال العمل الدبلوماسي، يسعى من خلالها لديمومة آليات الترويج لمشروع طريق التنمية العراقي، بالإضافة إلى ذلك، توظيف دبلوماسية النخب من الشخصيات الفاعلة في المجالات المعرفية المختلفة، كأحد أدوات السياسة الخارجية العراقية.

سادساً: ضرورة إدراك صانع القرار العراقي أن بناء علاقات تعاونية مع محيطه الجغرافي القريب أو البعيد، يتطلب منه تعزيز زخم روح المبادرة في القضايا الإقليمية، وتنمية الفعاليات الدبلوماسية وتوسيعها لتشمل المجالات الثقافية والدينية والمجتمعية والإنسانية، التي تساند أنشطة جذب مصادر التمويل الخارجي للمساهمة في مشروع طريق التنمية العراقي.

سابعاً: ضرورة قيام العراق بإبراز رسائل الطمأنينة في خطابه الدبلوماسي التي تعبر عن اهتماماته ببيئة تفاعلاته الجيوسياسية الحيوية، وعزمه في دعم كافة أشكال التنسيق السياسي مع محيطه من أجل تطويق مصادر الخلاف واحتوائه عبر انتهاج مسارات بناء المصالح الاقتصادية المشتركة وتحفيزها.